**الاستراتيجية المقترحة لدمج اقتصاد الظل في العراق ضمن الاقتصاد الرسمي**

**التحديات والحلول**

**يُعَدُّ الاقتصاد غير المنظم أو اقتصاد الظل من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي للدول.**

**وفي العراق، يتجلى هذا الاقتصاد بعدة أشكال وأنماط تتأصل في واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي متشابك.**

**تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم اقتصاد الظل، هيكليته وخصائصه، أسباب وجوده، مؤشرات قياسه، وآثاره الاقتصادية، بالإضافة إلى طرح مقترحات عملية لدمجه مع الاقتصاد الرسمي والحد من آثاره السلبية.**

**مفهوم اقتصاد الظل**

**اقتصاد الظل هو مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الإطار القانوني والتنظيمي للدولة، بحيث لا تُسجَّل في الإحصاءات الرسمية ولا تخضع للرقابة الضريبية والتنظيمية.**

 **ويتضمن هذا الاقتصاد أنشطة تجارية وزراعية وخدمية وغير ذلك، غالبًا بهدف تجنب الالتزامات القانونية والضريبية، أو نتيجة لنقص الثقة في المؤسسات الحكومية.**

**هيكلة اقتصاد الظل في العراق**

**١-الأنشطة الاقتصادية المتنوعة**

**يشمل اقتصاد الظل في العراق قطاعات عدة منها التجارة البسيطة، الخدمات غير المرخّصة، الأنشطة الزراعية غير المنظمة، وكذلك بعض الأنشطة الصناعية الصغيرة التي لا تخضع للتسجيل الرسمي.**

**٢-الطبقة العاملة**

**يُشارك فيه شريحة واسعة من العاملين ذوي الدخل المحدود، والمهنيين الذين يسعون لتجنب الإجراءات البيروقراطية المعقدة أو الضرائب المرتفعة.**

**٣-الأماكن الجغرافية**

**يتركز اقتصاد الظل في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية وفي المناطق التي تشهد ضعفًا في الخدمات الحكومية والرقابة القانونية.**

**خصائص اقتصاد الظل**

**• عدم التسجيل الرسمي:**

**الأنشطة في الاقتصاد الظل لا تُسجَّل في الحسابات الرسمية، مما يؤدي إلى نقص في البيانات الدقيقة حول حجمها وتأثيرها.**

**• المرونة وسرعة التكيّف:**

**يتمتع الاقتصاد غير المنظم بمرونة عالية في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية، مما يسمح له بالتأقلم مع الظروف المتغيرة.**

**• التهرب الضريبي:**

**يُعدُّ التهرب من دفع الضرائب من السمات الأساسية لهذا الاقتصاد، حيث يسعى المشاركون فيه لتفادي أي أعباء مالية على حساب الدولة.**

**• قلة التنظيم القانوني**

**نقص الرقابة القانونية والتنظيمية يؤدي إلى انتشار الأنشطة غير المشروعة أو التي تعمل وفق قوانين داخلية خاصة.**

**أسباب وجود اقتصاد الظل**

**١-العبء الضريبي والبيروقراطية**

**تُعتبر الضرائب المرتفعة والإجراءات الإدارية المعقدة من العوامل الرئيسية التي تدفع الأفراد والشركات إلى التحول إلى الاقتصاد غير المنظم.**

**٢-ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية**

**يؤدي الشعور بضعف الخدمات الحكومية والفساد إلى تفضيل بعض القطاعات للعمل خارج الإطار الرسمي.**

**٣-الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة**

**تاريخ العراق الطويل من الاضطرابات والصراعات أدى إلى ضعف الأطر التنظيمية وتحفيز النشاطات غير الرسمية كوسيلة للبقاء الاقتصادي.**

**٤-سوق عمل مرن وغير محمي**

**قلة فرص العمل الرسمية وارتفاع معدلات البطالة تُشجع الأفراد على اللجوء إلى الأنشطة غير الرسمية كمصدر للدخل.**

**مؤشرات قياس اقتصاد الظل**

**• حجم الناتج المحلي الإجمالي غير الرسمي:**

**تقدير نسبة النشاط الاقتصادي غير الرسمي من إجمالي الناتج المحلي.**

**• معدل التوظيف في القطاع غير الرسمي:**

**نسبة العمالة الذين يعملون دون عقود رسمية أو تسجيل رسمي.**

**• معدلات التهرب الضريبي:**

**تقدير الفجوة بين الإيرادات المتوقعة من الضرائب والإيرادات الفعلية.**

**• النسبة المئوية للمشاريع الصغيرة غير المسجلة:**

**عدد الشركات والمشاريع التي تعمل دون تسجيل رسمي مقارنةً بإجمالي عدد الشركات.**

**الآثار الاقتصادية لاقتصاد الظل**

**١-خسارة الإيرادات الحكومية**

**يؤدي عدم تسجيل النشاطات الاقتصادية إلى تقليل قاعدة الضرائب مما يؤثر سلبًا على قدرة الدولة في توفير الخدمات الأساسية.**

**٢-تشويه المنافسة**

**الشركات التي تعمل ضمن النظام الرسمي تواجه منافسة غير عادلة مع تلك التي تتجنب الالتزامات المالية والقانونية.**

**٣- تأثير على حقوق العمال**

**غالبًا ما يفتقر العمال في الاقتصاد غير المنظم إلى الحقوق الاجتماعية والحماية القانونية، مما يضعهم في وضعية ضعف.-تحديات في رسم السياسات الاقتصادية**

**٤-نقص البيانات الدقيقة عن حجم الاقتصاد الظل يعيق جهود التخطيط واتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة.**

**المقترحات لمعالجة اقتصاد الظل ودمجه بالاقتصاد الرسمي**

**١- إصلاحات ضريبية وإدارية**

**تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل العبء الضريبي يمكن أن يشجع الشركات والأفراد على الانتقال إلى النظام الرسمي.**

**٢- تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية**

**مكافحة الفساد وتحسين جودة الخدمات الحكومية سيساهمان في بناء الثقة لدى المواطنين.**

**٣-تحفيز دمج الأنشطة غير الرسمية**

**وضع حوافز مالية وتشريعية لتشجيع المشاريع الصغيرة والأنشطة الاقتصادية على التسجيل الرسمي.**

**٤-التوعية والتثقيف**

**نشر الوعي حول أهمية العمل ضمن النظام الرسمي وفوائده على المستويين الفردي والوطني.**

**٥- تحسين بيئة الأعمال**

**توفير تسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي مستقر وجاذب للاستثمارات الرسمية.**

**يُعَدُّ اقتصاد الظل تحديًا كبيرًا أمام السياسات الاقتصادية في العراق، إذ يؤثر سلبًا على الإيرادات الحكومية والتنافسية والعدالة الاجتماعية. من خلال تبني استراتيجية شاملة تشمل إصلاحات ضريبية وإدارية، وتعزيز الثقة في المؤسسات، وتحفيز دمج الأنشطة غير الرسمية، يمكن للدولة الحد من تأثيرات اقتصاد الظل وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة. تبقى المراقبة المستمرة وتقييم السياسات المتبعة ضرورة ملحّة لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتكييفها مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية.**

**تسلط الدراسة الضوء على ضرورة تبني مقاربة متعددة الجوانب تجمع بين الإصلاحات الهيكلية والتشريعية والرقابية، لضمان انتقال تدريجي وفعّال من الاقتصاد غير المنظم إلى اقتصاد رسمي يعزز من الشفافية والاستدامة الاقتصادية في العراق.**